# العلاقات المصرية ـ الإيرانية
# سيناريوهات مختلفة واحتمالات مؤجلة

محمد عباس ناجي(*)

**أولًا: العلاقات المصرية ـ الإيرانية: قراءة في أسباب الجمود.**

**ثانيًا: ثورة ٢٥ يناير وتغير النظرة لإيران.**

**ثالثًا: مسارات متعددة:**

السيناريو الأول: عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع علي ما هو عليه.

السيناريو الثالث: التحسن التدريجي المشروط.

**مقدمة**

يمكن القول إن ضعف حضور مصر الإقليمي، وفقدانها ريادتها كقوة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط؛ لحساب قوى أخري، استثمرت الفراغ الناتج عن الانسحاب المصري؛ لتصبح أرقامًا مهمة في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها، كان أحد الأسباب التي أدت إلي اندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، التي أسقطت نظام الرئيس السابق حسني مبارك. ومن هنا، اكتسبت الثورة المصرية اهتمامًا خاصًا

* باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ منسق مجلة «مختارات إيرانية».

من جانب قوى إقليمية ودولية عديدة راقبت، وما زالت، ما يمكن أن يترتب عليها من تغييرات في سياسة مصر الخارجية.

وقد كانت إيران من بين تلك القوى التي حاولت قراءة واستشراف المسارات المحتملة للثورة المصرية وتداعياتها، وذلك لاعتبارين: **أولهما**، أن إيران كانت إحدي القوى الإقليمية المستفيدة من انسحاب مصر من مناطق نفوذها التقليدية، حيث سارعت إلي ملء الفراغ الناتج عن ذلك، لا سيّما في فلسطين، التي تحظي بمكانة خاصة لدي العالمين العربي والإسلامي. **وثانيهما**، أنه رغم ضعف دور مصر الخارجي، إلا أنها تمتلك من الإمكانات ما يُمكِّنها من استعادة دورها الإقليمي من جديد، وهو ما تعيه جيدًا إيران، التي بدت حريصة علي تطوير العلاقات مع مصر، وقد وجدت الفرصة سانحة عندما نجحت الثورة في إسقاط نظام الرئيس السابق حسني مبارك، الذي لم يكن أحد أهم حلفاء الغرب في المنطقة فحسب، بل كان أحد أبرز معارضي طموحات إيران النووية والإقليمية أيضًا.

لكن اللافت للانتباه أن ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، وعلى الرغم مما أظهرته من طموح لإجراء تغييرات رئيسية في سياسة مصر الخارجية، تنهي ما أسمته العديد من التيارات السياسية المصرية «عهد التبعية» لقوي دولية بعينها، وتضع المصالح والأمن القومي المصري في الأولوية، وتعيد مصر إلي حاضنتها العربية والإسلامية من جديد، فإن ذلك لم يؤد إلي حدوث تطور ملحوظ في العلاقات مع إيران بشكل مباشر، رغم التحسن الذي شهدته، لأسباب عديدة مرتبطة بالظروف الإقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة، فضلًا عن القضايا الداخلية التي تحتل الأولوية لدي صانع القرار المصري، وهو ما يشير إلي أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية لا تسير في خط مستقيم، وربما لن يكون لها اتجاه واحد علي المدي المتوسط، بل مسارات متعددة، وربما متناقضة، لكنها سوف تنتج، في كل الأحوال، تغييرات رئيسية في توازنات القوي الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط؛ لما للدولتين من مكانة وحضور في الإقليم.

وعلي ضوء ذلك يمكن تقسيم هذه الورقة إلي أقسام رئيسية ثلاثة: الأول، يتناول تطور العلاقات المصرية ـ الإيرانية حتي ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. والثاني، يشرح حدود التغير في السياسة المصرية تجاه إيران في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. والثالث، يدرس السيناريوهات والمسارات المختلفة للعلاقات بين الدولتين، وتداعياتها المحتملة علي التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

## أولًا: العلاقات المصرية ـ الإيرانية: قراءة في أسباب الجمود

بدأت العلاقات المصرية ـ الإيرانية علي المستوي السياسي عام ١٨٢٨؛ عندما تم توقيع معاهدة صداقة بين البلدين، لكنها شهدت تطورًا مهمًا في عام ١٨٥٦، تمثل في افتتاح مكتب للتمثيل الدبلوماسي لإيران بالقاهرة[١]. ورغم أن العوامل الثقافية، وربما الاجتماعية، مارست دورًا مهمًا في توثيق أواصر العلاقات بين البلدين، وهو ما بدا جليًا في المصاهرة الملكية بين ولي العهد الإيراني، آنذاك، محمد رضا بهلوي، والأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان عام ١٩٣٩، والتي لم تستمر سوي عشرة أعوام، إلا أنه يمكن القول أن إدراك كل طرف لقدرته علي التأثير في محيطه الإقليمي، وإمكاناته الكبيرة التي تؤهله للقيام بدور رئيسي في المنطقة، قد فرض نمطًا صراعيًا، أو بمعني أدق تنافسيًا، علي العلاقات بين الطرفين[٢].

لكن ثمة عوامل أخري كان لها دور رئيسي في ضبط اتجاهات العلاقة بين الدولتين، علي رأسها التوجهات العامة للسياسة الخارجية التي تبنتها مصر وإيران، فضلًا عن الاستقطاب الدولي بين أكثر من قوة دولية كبري، والذي فرض حدودًا لحرية الحركة، وهامش المناورة المتاح أمام الدولتين، وبالتالي كان له تأثير كبير علي تطورات العلاقة فيما بينهما.

فقد كان لافتًا أن العلاقات بين مصر وإيران تكون إيجابية عندما يرتبطان بحليف دولي واحد، وهو ما ابدا جليًا في الفترة السابقة علي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، عندما كانت بريطانيا هي الحليف الأساسي لكل من مصر وإيران، حيث وقعت الدولتان علي

معاهدة صداقة في عام ١٩٢٨، ثم تطورت العلاقات إلي مستوي التمثيل الدبلوماسي عام ١٨٥٦. كما اتضح في السبعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت القاهرة في تغيير أنماط تحالفاتها مع الخارج باتجاه تأسيس شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما استتبع ذلك من تبني مشروع السلام مع إسرائيل، وهو التوجه الذي أيده شاه إيران محمد رضا بهلوي، الذي كان حليفًا مهمًا للغرب وإسرائيل[٣]، حيث تطورات العلاقات بين مصر وإيران بشكل واضح خلال هذه الفترة.

وعلي العكس من ذلك، فعندما كان الحليف الدولي مختلفًا، كان التوتر، والعداء في بعض الأحيان، هو السمة الرئيسية للعلاقات بين الدولتين. ففي فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ومع تصاعد ما يسمي بـ «المد الثوري»، وظهور الحركات التحررية في الدول العربية وأفريقيا، والتي ترافقت مع زيادة حدة الاستقطاب الدولي بين الكتلة الغربية الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتي، سعت إيران إلي تصوير نفسها لدي الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، علي أنها «حائط الصد الأساسي» أمام الشيوعية، والراديكالية القومية العربية في المنطقة، وبدا هذا جليًا في انضمامها إلي «حلف بغداد» عام ١٩٥٥، واعترافها بإسرائيل عام ١٩٦٠، وهو التوجه الذي رفضته مصر التي تزعمت حركة القومية العربية، ودعمت حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، وتوجهت نحو الاتحاد السوفييتي لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدي ذلك في مجمله إلي توتر العلاقات بين القاهرة وطهران، حتي وصل الأمر إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦٠؛ بناءً على قرار من الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر.

وخلال النصف الثاني من الستينيات، تصاعدت حدة التوتر بين الطرفين، فعلي الرغم من انشغال مصر بـ «حرب الاستنزاف»، فإنها تبنت مواقف قوية تجاه محاولات إيران تهديد «أمن الخليج» في تلك الفترة، حيث أعلنت دعمها للسعودية في مواجهة إيران، وهو ما بدا جليًا في تصريح للرئيس الأسبق، جمال عبد الناصر، في ٥ فبراير/

شباط ١٩٦٨ قال فيه: «وقد رفض السعوديون الاعتراف بحكومة قحطان الشعبي في عدن، ويهمني أن أشير إلي نقطة هامة هي أننا لم نسحب قواتنا من هناك إلا بعد ما تأكد لنا خروج الإنجليز من عدن وجنوب اليمن. وفي الوقت نفسه نحن أبلغنا السعودية أننا نقف معها في الخليج العربي، ونقدم لها كل مساعدة مطلوبة ضد أطماع إيران هناك. رغم أنه سبق للسعودية الاتفاق مع إيران ضدنا، في إطار الحلف الإسلامي، ولكن الموقف تغير بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة، فظهرت علي الفور الخلافات بين السعودية وإيران، ونحن بالنسبة لهذه الخلافات نقف مع السعودية كدولة عربية شقيقة ضد إيران»[٤].

لكن العلاقات الدبلوماسية عادت مرة أخري في أغسطس ١٩٧٠، وقبل شهر واحد من وفاة الرئيس عبد الناصر، وذلك علي خلفية التغير النسبي في موقف إيران من إسرائيل، بعد احتلالها الأراضي العربية في العام ١٩٦٧، حيث قررت تقليص العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب[٥]، إلا أن بعض الكتابات أرجعت قرار القاهرة عودة العلاقات مع طهران إلى حالة الضعف التي انتابت مصر وعبد الناصر، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، في الوقت الذي سعت فيه إيران إلي محاولة ملء الفراغ الناتج عن قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨[٦]، والذي أدي إلي تزايد دورها كقوة إقليمية كبري في الخليج.

والمفارقة هنا تبدو في أنه عندما بدأت مصر تتقارب مع الغرب، غيرت إيران من أنماط تحالفاتها إلي اتجاه آخر، بعد قيام الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، حيث تحولت من صديق حميم للغرب، ومن ممارسة دور «شرطي المنطقة»، خلال عهد الشاه، الذي مثل الركيزة الأولي في سياسة «الركيزتين المتساندتين»[٧]، التي تبناها الرئيس الأمريكي الأسبق، ريتشارد نيكسون، إلي عنصر تهديد جدي للمصالح الأمريكية في المنطقة، بعد أن غيرت إيران المبادئ الحاكمة لسياستها الخارجية باتجاه معاداة السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، والتحالف مع «الفاعلين من غير الدول»، خصوصًا القوي والتنظيمات ذات التوجه الإسلامي، وانتهاج ما يسمي بـ .

«تصدير الثورة الإسلامية» إلي دول الجوار، وهو ما كان أحد الأسباب التي أدت إلي نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ـ ١٩٨٨)، التي وقفت فيها مصر إلي جانب العراق. وعلي خلفية رفض إيران توقيع مصر «معاهدة السلام» مع إسرائيل في مارس/ آذار ١٩٧٩، الذي تلي اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في فبراير/ شباط ١٩٧٩، أي بشهر واحد فقط، فضلًا عن استقبال مصر للشاه رضا بهلوي بعد أن أطاحت به الثورة؛ أصدر قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإمام الخميني فتوى، في ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٧٩، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر[٨].

في هذه الفترة لم تكتف مصر بتغيير أنماط تحالفاتها باتجاه تأسيس علاقات استراتيجية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنها سعت إلي الدخول في شراكة استراتيجية عسكرية، وذلك حسب تصور الرئيس الأسبق أنور السادات للدور الإقليمي الذي يمكن أن تمارسه مصر، إذ أن الاستقرار الذي يمكن أن تتمتع به مصر يمكنها، في رؤيته، من أن تكون محورًا قويًا للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن هنا سعت مصر إلي إقناع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، بإمكانية أن تحل محل إيران في القيام بدور عسكري يتوافق مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وعلي ضوء ذلك، قامت مصر بدور مهم في دعم العراق خلال الحرب مع إيران، وأعادت مصر صياغة رؤيتها لقضية «أمن الخليج»، التي قامت علي محددات عديدة تتمثل في:[٩]

١ـ أن أمن الخليج هو جزء من أمن الجناح الشرقي للوطن العربي، وهو معرض للتهديدات من جانب الثورة الإيرانية، والتي تؤثر علي الأمن القومي المصري، بما يعني أن مصر لا يمكن أن تتهاون إزاء تعرض العراق لهزيمة عسكرية في الحرب مع إيران.

٢ـ أن أمن الخليج مسئولية عربية في الأساس، وعلي الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل علي رفع القدرات العسكرية للدول العربية خصوصًا مصر والسعودية.

٣ـ أن أمن النفط يمثل مصلحة مصرية، حيث يمر جزء كبير من النفط خلال خط أنابيب «سوميد»، الذي يعبر من الأراضي المصرية.

وقد شكلت الحرب العراقية ـ الإيرانية في أعوامها الأولي بداية تقليص حدة التوتر بين مصر ودول الخليج، التي قطعت علاقاتها مع الأولي بسبب توقيعها «معاهدة السلام» مع إسرائيل عام ١٩٧٩، حيث سعت مصر إلي تأكيد التزامها بأمن الخليج في مواجهة أية تهديدات محتملة؛ وهو ما انعكس في إعلان الرئيس الأسبق أنور السادات في مايو/ أيار ١٩٨٠، استعداد مصر لإرسال قوات إلي سلطنة عمان لحماية أمنها الداخلي، إذا اقتضي الأمر ذلك، وتأكيد وزير الخارجية الأسبق كمال حسن علي، بعد مرور شهرين، علي اندلاع الحرب بين العراق وإيران، علي إمكانية تفعيل معاهدة «الدفاع العربي المشترك» مع دول الخليج، إذا طلبت هذه الدول ذلك[١٠].

ورغم اتجاه مصر وإيران إلي افتتاح مكاتب متبادلة لرعاية المصالح منذ العام ١٩٩١، فإن ذلك لم ينجح في نقل العلاقات بين الطرفين من مربعها الأول، خصوصًا في ضوء اعتبارين: الأول، الاتهامات المصرية المتكررة لإيران بدعم الجماعات والتنظيمات الراديكالية في مصر، والتي صعدت من أنشطتها بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة[١١]. والثاني، المحاولات التي بذلتها إيران لإجهاض أية مشروعات عربية للمشاركة في أمن الخليج، بعد الغزو العراقي للكويت، علي غرار «إعلان دمشق"، الذي تم توقيعه في ٦ مارس/ آذار ١٩٩١، في العاصمة السورية دمشق، وكان يقضي، ضمن بنود عديدة، بمشاركة قوات مصرية وسورية كنواة لقوة سلام عربية، تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج.

لكن إيران رأت أن هذه الترتيبات الأمنية الجديدة تمثل تقليصًا لقدرتها علي السيطرة علي الخليج، وتعارض الأسس التي تقوم عليها رؤيتها لـ"أمن الخليج"، والتي تتأسس علي المحددات التالية:[١٢]

١ـ رفض التدخل الأجنبي في الترتيبات الأمنية التي تجري صياغتها في المنطقة.

٢ـ التعاون الشامل بين جميع دول الإقليم، أي إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست، مع استثناء العراق بالطبع؛ بسبب غزو الكويت.

٣ـ استناد الترتيبات الأمنية في المنطقة إلي الصلات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول الخليج.

ومن هنا عارضت إيران المشروع، وأعلنت علي لسان نائب وزير الخارجية الأسبق محمد بشارتي، رفضها أي دور مصري وسوري في ترتيبات الأمن في الخليج، وهو ما رد عليه وزير الخارجية المصري الأسبق عمرو موسي، بقوله إن «منطلق الأمن الذي نتحدث عنه منطلق عربي، وأي نظام أمني في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن بحث إطاره، أو الدخول في تطبيقاته، من غير دور مصري، باعتبار مصر أكبر دول منطقة الشرق الأوسط، وأكثرها تأثيرًا علي المستوي الدولي والإقليمي والعسكري والسياسي»[١٣].

وقد استمر التوتر هو السمة الرئيسية للعلاقات بين القاهرة وطهران، حتي بدا أنها في سبيلها إلي التحسن، علي خلفية اللقاء الذي جمع الرئيسين السابقين المصري حسنى مبارك والإيراني محمد خاتمي، على هامش قمة المعلومات بجنيف في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، لكن سرعان ما عادت إلي مربعها الأول من جديد، خصوصًا بعد أن شن التيار المحافظ في إيران هجومًا حادًا علي الرئيس السابق حسني مبارك، لقي إدانة واسعة في أوساط التيار الإصلاحي، حيث كتب مسيح مهاجري، مدير صحيفة «جمهوري اسلامي» (الجمهورية الإسلامية) المحافظة، مقالًا عنيفًا ضد الرئيس مبارك متجاوزًا جميع ما يسمي بـ«الخطوط الحمراء»، علي حد قول نائب إصلاحي من أعضاء لجنة الأمن القومي الخارجية بمجلس الشوري، الذي اعتبر أنه «ما كان لمسيح مهاجري أن يجرؤ علي مهاجمة رئيس أهم دولة عربية وإسلامية، لولا تلميحات من جهات عليا هدفها إفشال مساعي خاتمي الحثيثة للتطبيع مع مصر بشكل كامل»، وأضاف أن «المصالحة مع السعودية والأردن والمغرب ومصر كانت في صدارة اهتمامات خاتمي بعد فوزه في انتخابات مايو/ أيار ١٩٩٧، غير أنه نجح في إقامة علاقات وثيقة

مع السعودية والأردن والمغرب، وتعثرت جهوده مع مصر، بسبب رفض المرشد علي خامنئي إزالة جدارية «خالد الإسلامبولي»، قاتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، عن شارع يقع فيه مبني السفارة المصرية»[١٤]. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤، ظهرت قضية التجسس، التي اتهم فيها المصري محمود دبوس، بالتجسس، ومحاولة تدبير هجوم على موقع للبتروكيماويات، في مدينة ينبع السعودية في مايو/ أيار ٢٠٠٣، والإعداد لتنفيذ اغتيالات وتفجيرات تستهدف قطع العلاقات بين القاهرة والرياض، بالاشتراك مع دبلوماسي إيراني كان يعمل ضابطًا في مخابرات الحرس الثوري الإيراني يدعى محمد رضا دوست[١٥].

ومع فوز الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٥ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة من الجمود، في ظل عدم الارتياح المصري تجاه التحركات الإقليمية لإيران، التي أصبحت رقمًا مهمًا في معظم الملفات الإقليمية، لاعتبارات عديدة أهمها الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أسقطت أكبر عدوين لإيران في الإقليم: تنظيم طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١، ونظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣.

فضلًا عن ذلك، استفادت إيران من تصاعد دور قوى الإسلام السياسي في العديد من دول المنطقة، والتي يحتفظ معظمها بعلاقات قوية معها. ففي العراق وصلت القوى الشيعية المتحالفة مع إيران إلى الحكم، ما أعطى لإيران دورًا ونفوذًا سياسيًا لم تحظ به من قبل داخل العراق. وفى لبنان أصبح «حزب الله» رقمًا مهمًا في المعادلة السياسية الداخلية، خصوصًا بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، ما أسهم في تعزيز دور إيران على الساحة اللبنانية. وجاء فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، ليصب في هذا الاتجاه أيضًا، وهو ما أثار قلقًا واضحًا لدي العديد من الدول العربية، التي حذرت من خطورة التحركات الإقليمية لإيران. وسبق أن اعتبر الرئيس المصري السابق حسنى مبارك، أن «ولاء الشيعة في الدول العربية لإيران وليس لدولهم»، حيث قال،

ردًا على سؤال عن التأثير الإيراني في العراق: «بالقطع إيران لها ضلع في الشيعة.. الشيعة ٦٥ بالمئة من العراقيين، وهناك شيعة في كل هذه الدول وبنسب كبيرة، والشيعة دائمًا ولاؤهم لإيران. أغلبهم ولاؤهم لإيران وليس لدولهم»[١٦]. وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل عنيفة في العراق وإيران وبعض دول المنطقة، لا سيّما التي يقطن بها شيعة. ورغم تأكيد مصر على أن الرئيس السابق قصد من تصريحاته التعاطف الشيعي مع إيران بالنظر لاستضافتها للعتبات المقدسة، إلا أن هذا التصريح عبّر، في كل الأحوال، عن قلق مصر من التحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية.

في هذه اللحظة، بدا أن ثمة استقطابًا بين محورين فرض نفسه علي التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط: **الأول**، هو «محور الاعتدال»، الذي ضم كلًا من دول «مجلس التعاون الخليجي»، ومصر، والأردن، وهي الدول التي ترتبط بعلاقات قوية مع الغرب، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن السلام هو خيار العرب الاستراتيجي، الذي لا عدول عنه، وتتبني ما تعتبره «سياسة عقلانية» في التعامل مع الأزمات التي تمر بها المنطقة. أما **الثاني** فهو «محور الممانعة» الذي ضم كلًا من إيران، وسوريا، و«حزب الله» اللبناني، وحركتي «حماس»، و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتين. وينتهج هذا المحور سياسة راديكالية إزاء قضايا المنطقة بصفة عامة، ويعتبر الإطار الإقليمي الذي تتحرك من خلاله إيران لتدعيم نفوذها وتمددها على الساحة الإقليمية، بدءًا من العراق، مرورًا بلبنان، وأخيرًا فلسطين.

وتبدو السياسة المصرية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني حالة كاشفة لحدود الاستقطاب بين المحورين السابقين. فقد استثمرت مصر تصاعد حدة المواجهة بين إيران والغرب حول أزمة الملف النووي، لدعم دعوتها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وربطت القاهرة موقفها من الأزمة بالازدواجية التي اتسم بها التعامل الأمريكي مع القضية النووية، بصفة عامة، في المنطقة، ففي حين تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على إسرائيل بشأن برنامجها النووي، مقابل التزام إسرائيل بفرض حالة من التعتيم على هذا البرنامج، في إطار الاتفاق الذي تم بين رئيسة

وزراء إسرائيل السابقة جولدا مائير، والرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في العام ١٩٦٩، والذي قضى بأنه بمقدور إسرائيل أن تمضى قدمًا في برنامجها النووي كيفما تشاء، مادام أنه يبقى طي الكتمان، فإنها تسعى في الوقت نفسه إلى حرمان إيران من امتلاك برنامج نووي تؤكد الأخيرة أنه للأغراض السلمية.

بعبارة أخري، فإن مصر تدعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، بما يعني أنها ترفض امتلاك إيران لبرنامج نووي عسكري، فرغم أن هذا الاحتمال الأخير من شأنه إنهاء الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي بالفعل، إلا أنه ربما لا يضيف كثيرًا لتوازن القوي الاستراتيجي في المنطقة لصالح الدول العربية، وذلك لاعتبارين: **أولهما**، تصاعد حدة الخلافات بين إيران والعديد من الدول العربية، لا سيّما دول «مجلس التعاون الخليجي»، بسبب التدخل الإيراني في أزمة الاحتجاجات البحرينية، والاتهامات الموجهة لإيران بالتدخل في الشئون الداخلية لبعض هذه الدول مثل الكويت، والدعم الإيراني للنظام السوري. **وثانيهما**، تزايد احتمالات تعرض الدول العربية، وخصوصًا الخليجية، لحالة انكشاف استراتيجي مزدوجة من قبل إسرائيل وإيران، وقد يمتد الأمر إلى تركيا، التي تسعي إلى تدعيم دورها الإقليمي في المنطقة، ولا تخفي قلقها من طموحات إيران النووية والإقليمية، وهو ما يعنى إمكانية خضوع المنطقة لمعادلة توازن ثلاثية لا يوجد ما يضمن أن لا تكون الدول العربية الهدف المباشر لتداعياتها.

وقد أسهمت التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، بعد الصراع المسلح بين حركتي «فتح» و«حماس»، والذي انتهى بسيطرة الأخيرة على قطاع غزة، في منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، في تصعيد حدة التوتر بين مصر وإيران، لا سيّما أن مصر اعتبرت أن ما قامت به حماس لم يكن بعيدًا عن السياسة الإيرانية في المنطقة، والتي تهدف إلى فتح أكثر من جبهة صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية التوتر المتصاعد بسبب أزمة الملف النووي الإيراني. ولذا اتهمت مصر على لسان وزير الخارجية الأسبق، أحمد أبو الغيط، إيران بتشجيع «حماس» على القيام بما قامت به في غزة،

معتبرًا أن ذلك «يشكل خطرًا على الأمن القومي المصري؛ لأن غزة تقع بالقرب من مصر». ورغم أن الرئيس السابق حسني مبارك نفي تورط إيران في أحداث غزة، مؤكدًا أنه «لا يوجد دليل علي تلك الاتهامات»[١٧]، فإن ذلك لم يؤد إلي حدوث تحسن، أو علي الأقل تقليص حدة التوتر والاحتقان في العلاقات بين الطرفين.

## ثانيًا: ثورة ٢٥ يناير وتغير النظرة لإيران

مع اندلاع «الموجات الأولي» للثورات والاحتجاجات في الدول العربية، سارعت إيران إلي الترحيب بها، خصوصًا مع نجاحها في الإطاحة بنظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والمصري حسني مبارك، اللذين يعدان من حلفاء الغرب في المنطقة، بما يعني أن سقوطهما يقدم مؤشرًا علي فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعمها العديد من القوي الإقليمية بالمنطقة، لفرض عزلة إقليمية علي إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وعلي انتصار ما يسمي بـ«محور الممانعة» الذي تقوده إيران في مواجهته مع «محور الاعتدال».

وعلي ضوء هذه التداعيات الإيجابية الأولية، اندفعت إيران إلي الحديث عن «ولادة شرق أوسط جديد» في المنطقة علي أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي، الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مثل مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، و«الشرق الأوسط الجديد». ويعتمد هذا المشروع الإيراني علي محورين:[١٨] **الأول**، أيديولوجي يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك. **والثاني**، استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمني يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار.

مسارعة إيران إلي التبشير بولادة «شرق أوسط جديد»، مرجعه الارتياح الملحوظ الذي اتسم به موقفها تجاه سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك تحديدًا، الذي تصادف للمفارقة، مع ذكري نجاح الثورة الإسلامية في ١١ فبراير/ شباط ١٩٧٩. ففضلًا عن توجيه ضربة قوية للجهود الأمريكية من أجل فرض عزلة عليها، اعتبرت طهران أن سقوط نظام حسني مبارك يمثل «البوابة السحرية» لتطوير العلاقات مع مصر، علي أساس أن وجود هذا النظام في الحكم كان السبب الأساسي، في رؤية طهران، لعرقلة تطوير العلاقات، بسبب انحيازه للسياسات الأمريكية والإسرائيلية، ومعارضته لطموحات إيران النووية والإقليمية.

هذا التوجه تحديدًا انعكس في تصريحات المسئولين الإيرانيين؛ إذ اندفع قائد «فيلق القدس»، التابع للحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني إلي الحديث عن نفوذ إيران في الدول التي شهدت ثورات علي أنظمتها السياسية، خصوصًا تلك التي تصاعد فيها دور تيار الإسلام السياسي، بعد إجراء الانتخابات التشريعية، حيث قال سليماني أن «الحمية الثورية التي تجتاح مصر وغيرها من البلدان العربية، تتمخض عن إيرانات جديدة يجمعها العداء للولايات المتحدة الأمريكية»، وأضاف سليماني أن «المنطقة تمخضت اليوم عن عدد من الإيرانات الكبرى الجديدة، فمصر إيران جديدة، سواء أردتم أم لم تريدوا». وقارن بين القلاقل التي تشهدها عدة بلدان عربية، والثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، موجهًا خطابه للولايات المتحدة الأمريكية قائلًا: «فلتعلموا أن ليبيا واليمن والبحرين اليوم هي إيرانات (جديدة)»، ومشددًا على أن «الأمم العظيمة ستقف معًا ضد التهديد الذي تمثله القوى الغربية»[١٩].

لم تكتف إيران بذلك، بل سارعت إلى محاولة اختبار حدود التغيير في سياسة مصر بعد الثورة، على نحو بدا مبكرًا، فطلبت من القيادة المصرية السماح لسفينتين حربيتين إيرانيتين بالعبور من قناة السويس إلي البحر المتوسط باتجاه الموانئ السورية، وهو الطلب الذي اكتسب زخمًا خاصًا بعد مطالبة إسرائيل، علي لسان وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، لمصر بعدم السماح للسفينتين بالعبور من قناة السويس، حيث وصف

ليبرمان قرار إيران إرسال سفينتين حربيتين إلى البحر المتوسط «استفزاز لا تستطيع إسرائيل تجاهله طويلا»[٢٠]. لكن مصر وافقت علي عبور السفينتين على غير رغبة إسرائيل؛ مستندة إلي أن اتفاقية القسطنطينية التي تمنعها من ذلك طالما أنها ليست في حالة حرب مع إيران[٢١].

وفي كل الأحوال، يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني عكست تغيرًا ما في رؤية مصر تجاه إيران، وقد عبر وزير الخارجية الأسبق، الدكتور نبيل العربي (الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية)، عن هذا التطور الجديد بقوله: «إن إيران كدولة ليست عدوًا لمصر، وإن القاهرة تفتح معها صفحة جديدة، وإن إيران دولة صديقة، وإننا إذا كنا نفعل ذلك في مصر فنحن ننتظر ردهم في طهران، وإن مصر لا تمانع في أن تتلقي أي اتصال من حزب الله، بشرط ألا يؤدي ذلك إلي أي تدخل في شئون لبنان»[٢٢].

إيران بدورها سعت إلي استثمار هذا التغير الملحوظ في الموقف المصري تجاهها، وبادرت إلي مقابلة خطوة مصر بإجراءات تحفيزية عديدة، حيث قام رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، مجتبي أماني، بمقابلة وزير الخارجية المصري الأسبق، نبيل العربي، وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني علي أكبر صالحي، رحب فيها بالمبادرة المصرية داعيًا إلي دراسة سبل تطوير العلاقات عن طريق تبادل الزيارات بين القاهرة وطهران. كما اجتمع السفير الإيراني في الأمم المتحدة، محمد علي خزاعي، في القاهرة، مع مسئولين مصريين في شهر أبريل/ نيسان ٢٠١١؛ للتباحث في سبل عودة العلاقات بين البلدين. وعلي خلفية ذلك ظهرت شائعات روجتها بعض أجهزة الإعلام الإيرانية، بأن إيران قررت تعيين علي أكبر سيبويه، الدبلوماسي المخضرم، ونجل رجل الدين المرموق آية الله سيبويه، سفيرًا لها لدي القاهرة، وهو ما نفته الأخيرة التي أكدت علي أن قرارًا في هذا الشأن لم يتخذ بعد[٢٣]. كما قامت السلطات الإيرانية بترحيل كل العناصر المصرية المطلوبة أمنيًا لدى مصر، وأغلقت هذا الملف نهائيًا، والذي ظل لأكثر من عقد يمثل عقبة في سبيل تطوير العلاقات مع القاهرة، حيث قامت بترحيل محمد شوقي الإسلامبولي، صهر الزعيم السابق لـ«تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن،

وشقيق خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، بعد ٢٠ عامًا، قضى جزءًا منها في أفغانستان وباكستان وإيران، عقب سقوط نظام طالبان[٢٤].

لكن رغم ذلك، فإن الطموح الإيراني في تطوير العلاقات مع مصر واجه عقبات عديدة، أهمها الإشارات التي وجهتها القاهرة، والتي أفادت أنها ليست في عجلة من أمرها إزاء ذلك، وهو ما يعطي مؤشرًا بأن تطوير العلاقات بين الدولتين يحتاج إلي مزيد من الوقت، وأن ثمة إطارًا عامًا يجب أن يحكم هذه العلاقات، ويضبط حدودها ومساراتها، يقوم علي احترام الآخر، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وتوازن المصالح.

وهنا لا يمكن اختزال أزمة العلاقات المصرية ـ الإيرانية في قضية الشارع الذي يحمل اسم «خالد الإسلامبولي»، قاتل الرئيس المصري الراحل أنور السادات، خصوصًا أن الخلافات القائمة بين القاهرة وطهران ليست هامشية، ولا يمكن تسويتها بسهولة. فإلي جانب التباين في التعامل مع العديد من الملفات الإقليمية، مثل الملفات، العراقي واللبناني والفلسطيني، وأخيرًا الملف البحريني، الذي أصبح رقمًا مهمًا في التفاعلات بين مصر وإيران، بعد الاحتجاجات التي شهدتها البحرين، والتي اتهمت إيران بالتدخل فيها، فإن القاهرة تبدي حساسية خاصة إزاء محاولات إيران التدخل في شئونها الداخلية، أو المساس بأمنها القومي، وهو ما بدا جليًا في اتهام مصر الدبلوماسي الإيراني سيد قاسم الحسيني، بالتورط في عمليات تجسس ضدها، وقرارها ترحيله إلي إيران[٢٥].

فضلًا عن ذلك، فإن تزامن تحسن العلاقات المصرية ـ الإيرانية مع تصاعد حدة التوتر بين إيران ودول «مجلس التعاون الخليجي»، علي خلفية موقف إيران من الاحتجاجات البحرينية، أضفي نوعًا من الزخم علي تخوفات عديدة من أن يؤدي التقارب المصري ـ الإيراني إلي نتائج عكسية علي أمن ومصالح دول «مجلس التعاون الخليجي»، علي أساس أن ذلك يمكن أن يعطي انطباعًا لإيران بأن الثورات تصب في صالح دعم حضورها الإقليمي، بشكل يمكن أن يدفعها إلي التدخل في الشئون

الداخلية لهذه الدول، رغم أن هذه التكهنات لا تتسامح مع المعطيات الموجودة علي الأرض، والتي تؤكد علي أن قضية «أمن الخليج» تحتل أولوية خاصة في أجندة مصر الخارجية؛ لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وتاريخية عديدة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي، في معرض ترحيبه بنتائج الاجتماع الوزاري الذي عقدته دول «مجلس التعاون الخليجي» بالرياض، في ٣ أبريل/ نيسان ٢٠١١، حيث قال إن «منظمة مجلس التعاون الخليجي نجحت في التحرك بشكل منسق؛ للحفاظ علي الاستقرار في البحرين، في تطبيق عملي لمفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج»، في إشارة إلي قرارها إرسال قوات «درع الجزيرة» إلي البحرين، وهو القرار الذي أدانته إيران، مضيفًا أن «منطقة الخليج العربي تمثل عمقًا استراتيجيًا أساسيًا للأمن القومي المصري، وأن الحفاظ علي الاستقرار في الخليج يمثل التزامًا قوميًا وضرورة استراتيجية لمصر في آن»[٢٦].

لذا ورغم الخطوات التي اتخذتها طهران لتقليص الفجوة مع القاهرة، وبالتالي إعطاء دفعة لتطوير العلاقات، مثل تسليم العناصر الأمنية المطلوبة من القاهرة، والتي كانت تعيش في إيران، فإن القاهرة فضلت التريث في اتخاذ قرار بشأن عودة العلاقات مع إيران، إلي حين انتخاب برلمان جديد، وتشكيل حكومة جديدة تحدد آليات التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية، وعلي رأسها قضية العلاقات مع إيران، وهو ما عكسه تصريح وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل العربي، خلال لقاءه مع وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، علي هامش قمة عدم الانحياز في إندونيسيا، الذي قال فيه إن «قرار عودة العلاقات مع إيران متروك للبرلمان القادم»[٢٧].

هذا التوجه أكده أيضًا اللواء محمد سعيد العصار، مساعد وزير الدفاع، عضو المجلس الأعلي للقوات المسلحة، خلال زيارته لواشنطن في يوليو/ تموز ٢٠١١، بقوله: «لم يحدث تغيير في علاقتنا مع إيران، فلا يوجد سفير إيراني في القاهرة، وإيران لا يوجد بها سفير مصري، ولكن بعد المرحلة الانتقالية، وقدوم البرلمان الجديد، والرئيس المنتخب، عليهم أن يستمعوا للرأي العام، وبالنسبة للوضع الحالي، فنحن

لم نغير في سياسة مصر الخارجية»[٢٨]، ما أعطي انطباعًا بأن العلاقات المصرية ـ الإيرانية ربما تشهد تغييرًا ملحوظًا في المستقبل.

لكن هذا التحسن لم يحدث، حتي مع انتخاب البرلمان الجديد الذي تم حله بعد ذلك، والذي سيطر عليه التيار الإسلامي بشقيه، الإخوان المسلمين والسلفيين، وذلك بسبب تصاعد حدة الأزمة السورية، واستمرار السياسة القمعية التي يتبناها نظام الرئيس السوري بشار الأسد ضد الاحتجاجات التي تعتبر حركة الإخوان المسلمين السورية أحد أهم أطرافها، الأمر الذي دفع التيارين الرئيسيين في البرلمان المصري إلي معارضة تبني سياسة تقارب مع إيران، بسبب المساعدات التي تقدمها للنظام السوري، فضلًا عن التخوف مما يسمي بـ«المد الشيعي»، وهو ما عكسه اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب في ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠١٢، حيث طالب بعض أعضاء اللجنة، ومنهم النائب ممدوح إسماعيل، بإدانة التدخل الإيراني في سوريا، وانتقدوا السماح بمرور سفينتين إيرانيتين بقناة السويس، وهو ما رد عليه الدكتور عصام العريان، رئيس اللجنة والقيادي بالجماعة، بقوله إنه «لا يجوز منع مرور السفن إلا في حالة حرب معلنة وفقًا لاتفاقية القسطنطينية، ولا يمكن التمرد علي القانون الدولي»[٢٩]. وكانت هذه اللجنة نفسها قد أوصت، قبل ذلك، وزارة الخارجية بوضع رؤية واضحة للعلاقات مع إيران في ضوء «علاقتنا مع دول الخليج، وفى ضوء ما يحدث في ثورة سوريا، وفى ضوء وضع مصر بعد الثورة»[٣٠].

لكن رغم ذلك، فإن إيران لم تتوقف عن محاولات تحسين العلاقات مع مصر، ومن هنا رحبت بفوز الدكتور محمد مرسي بانتخابات رئاسة الجمهورية، وسارعت إلي دعوته لحضور قمة عدم الانحياز التي عقدت بالعاصمة طهران، يومي ٣٠ و٣١ أغسطس/ آب ٢٠١٢. وقد كان لافتًا أن القاهرة لم تبد رد فعل مباشرًا علي الدعوة، ربما تريثًا لتقييم أهمية الزيارة وأهدافها، فضلًا عن استشراف ردود الفعل الدولية عليها، والتي كان اتجاهها العام يدعو الرئيس مرسي إلي عدم زيارة إيران، التي تسعي إلي توجيه رسالة إلي العالم بأنها ليست في عزلة، كما تزعم الدول الغربية، علي خلفية أزمة ملفها

النووي، وما زالت مصرة علي تقديم كل المساعدات الممكنة للنظام السوري؛ لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها. لكن في النهاية اتخذت القاهرة قرارًا بحضور الرئيس مرسي القمة، في طريق عودته من الصين، وذلك في رسالة ضمنية بأن القاهرة، بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، ربما تعمد إلي انتهاج سياسة تقوم علي الاستقلالية في تحديد مسارات التوجهات الخارجية للدولة، بما يتوافق مع مصالحها العليا، وأمنها القومي.

لكن زيارة الرئيس مرسي لإيران، ومشاركته في القمة لم تؤد إلي تحسن العلاقات بين الطرفين أيضًا، بسبب الظروف والتطورات التي واكبتها. فقد تعمد الرئيس مرسي أن تكون زيارته مختصرة بأكبر قدر ممكن، حيث استغرقت بضع ساعات، تضمنت حضور افتتاح القمة، وإلقاء كلمة، وتسليم رئاسة القمة إلي الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. كما أنه حرص في كلمته التي ألقاها في القمة علي توجيه رسالتين مهمتين: أولاهما، أن البعد المذهبي يحظي بأولوية خاصة لدي القاهرة، خصوصًا في الوقت الذي يتصاعد فيه التوتر السني ـ الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، لا سيّما بعد اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية، وهو ما انعكس في حرص الرئيس علي الثناء علي الخلفاء الراشدين بعد الرسول (ﷺ) وآل البيت، في رد مباشر علي ثناء المرشد الأعلي للجمهورية الإسلامية علي خامنئي علي الرسول (ﷺ) وآل البيت فحسب، خلال افتتاحه أعمال القمة.

لكن حرص مرسي علي توجيه هذه الرسالة تحديدًا كان له أهداف داخلية أيضًا، تتمثل في محاولة طمأنة التيار السلفي، الذي وجه انتقادات حادة للرئيس بعد الإعلان عن زيارته لإيران، التي تتحرك، وفقًا لهذا التيار، لتأسيس «هلال شيعي»، وتدعم النظام العلوي الشيعي في سوريا[٣١]، وهو ما تؤكده زيارة الرئيس مرسي إلي الصين قبل إيران، رغم أن الأولي تمثل إحدي أهم القوي الدولية التي تقدم دعمًا سياسيًا قويًا للنظام السوري، من خلال منع أية قرارات بعقوبات من مجلس الأمن، لا سيّما إذا

ما ارتبطت بالبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز التدخل العسكري[٣٢]، حيث استخدمت الصين، في هذا السياق، حق الفيتو ثلاث مرات.

وثانيتهما، أن القاهرة سوف تدخل علي خط الجهود الدولية والإقليمية؛ لفرض مزيد من الضغوط علي النظام السوري، وهو ما أشار إليه الهجوم المباشر الذي شنه الرئيس مرسي في كلمته علي النظام السوري بسبب قمعه المتواصل للاحتجاجات، ما أدي إلي انسحاب الوفد السوري من الجلسة، وهي إشارة أخري لا تقل أهمية بأن القاهرة سوف تضع الدعم العلني والمباشر الذي تقدمه إيران لهذا النظام في الاعتبار عند التطرق إلي قضية عودة العلاقات بين الدولتين.

فضلًا عن ذلك، تعمد الرئيس مرسي عدم لقاء المرشد الأعلي للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، الذي التقي كثيرًا من رؤساء الوفود المشاركة في القمة، كما تجاهل دعوة إيران الوفود المشاركة في القمة لزيارة بعض المنشآت النووية، وحرصت القاهرة بعد عودته علي تأكيد أن مباحثاته مع الرئيس أحمدي نجاد لم تتطرق إلي عودة العلاقات الثنائية بين الطرفين[٣٣]، علي عكس ما أشارت إليه الخارجية الإيرانية. وبالطبع، فإن تلك الخطوات أثارت استياءً لدي إيران، وإن لم يخرج للعلن، حرصًا من جانبها علي عدم توتير العلاقات مع مصر خلال هذه الفترة الحساسة. فقد اتهم حسين شيخ الإسلام، المستشار الدولي لرئيس مجلس الشورى الإسلامي، الرئيس مرسي بأنه «يفتقد للنضج السياسي الضروري لرئاسة قمة حركة عدم الانحياز»، مضيفًا أن «مرسي اقترف خطأ جسيمًا بالاستفادة من منصبه (رئيس قمة حركة عدم الانحياز)، ليعرب عن أفكار مصر، في حين تجاهل مبادئ حركة عدم الانحياز»[٣٤].

كما انتقدت صحيفة كيهان (الدنيا) المحافظة المقربة من المرشد الأعلى للجمهورية، خطاب مرسي مؤكدة أنه «كان عليه أن يدرك أنه يمثل حركة عدم الانحياز ككل، وليس مصر فحسب، ولكن وللأسف الشديد ولا ندري هل نسي السيد مرسي أنه يمثل حركة عدم الانحياز، أو أنه كما عبرت بعض الأوساط السياسية والإعلامية، قد وقع تحت تأثير الضغوط السابقة، وحضر إلى المؤتمر ليخرج من دائرة عدم الانحياز، ليعبر عن

وجهة نظره الخاصة، لما يجري ويدور من أحداث في المنطقة». فضلًا عن ذلك، قام التليفزيون الإيراني بتحريف خطاب الرئيس مرسي، حيث تم وضع كلمة «البحرين» بدلًا من «سوريا»، و«الصحوة الإسلامية» بدلًا من «الربيع العربي»، في سياق حديثه عن الثورات العربية، وعندما قال الرئيس مرسي أن «الفيتو شل يد مجلس الأمن عن حل الأزمة السورية»، ترجمها التليفزيون إلي «الفيتو شل يد مجلس الأمن عن حل أزمات التحولات الشعبية»[٣٥].

المهم هنا أنه رغم طموح إيران في عودة سريعة للعلاقات مع مصر، فإن إحداث تغييرات ملموسة في السياسة الخارجية للأخيرة، باتجاه تبني مواقف مستقلة تنبع من المصالح والأمن القومي المصري، ربما لا يبدو مريحًا لإيران بشكل عام، لأن ذلك معناه إمكانية نجاح القاهرة في استعادة دورها الإقليمي التقليدي، وهو احتمال يخصم من طموحات إيران الإقليمية، لأن استعادة مصر مكانتها كقوة إقليمية رئيسية معناه تمددها في مناطق نفوذها التقليدية، التي احتلتها قوي إقليمية أخري، وعلي رأسها إيران، خصوصًا في فلسطين التي تحتل مكانة مهمة علي الصعيد العربي. وقد بدا ذلك جليًا في نجاح الوساطة المصرية في إجراء عملية مصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، وهو ما تزامن مع التغير الإيجابي في موقف الأخيرة تجاه العلاقات مع مصر، بعد سقوط النظام السابق، ومن الثورات والاحتجاجات العربية بشكل عام، حيث أيدت الاحتجاجات السورية التي تعتبر حركة «الإخوان المسلمين» السورية رقمًا مهمًا فيها، واتجهت إلي إخراج معظم كوادرها من دمشق إلي عواصم عربية عديدة.

ورغم أن إيران حاولت تدعيم علاقاتها مع حركة «الجهاد الإسلامي»، والعديد من الفصائل الفلسطينية الأخري، لضمان موطئ قدم لها، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين الفصائل الفلسطينية، أو ما يتصل بالتفاعلات الجارية بين هذه الفصائل وإسرائيل، إلا أن ذلك لا ينفي أن الدور الإيراني في القضية الفلسطينية ربما ينكمش نسبيًا، بسبب الثقل السياسي الذي تحظي به «حماس» علي الساحة الفلسطينية، وهو ما انعكس في انتقاد إيران اتجاه «حماس» إلي إبرام صفقة تبادل الأسري مع إسرائيل، والمصالحة مع

حركة «فتح»، حيث وجه المرشد الأعلي للجمهورية علي خامنئي، خلال لقاءه برئيس الحكومة المقالة، إسماعيل هنية، في ١١ فبراير/ شباط ٢٠١٢، تحذيرًا لحماس بقوله: «يجب دائمًا الحذر من تسلل انصار التسوية إلى منظمة المقاومة لإضعافها تدريجيًا»، وأضاف: «لا يساورنا أي شك في مقاومتكم، ومقاومة أشقائكم، والشعوب لا تنتظر منكم غير ذلك»[٣٦]. وقد حاول الرئيس الإيراني أحمدي نجاد خلال قمة عدم الانحياز إقناع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بنقل الحوار الوطني لاستكمال المصالحة الوطنية مع حركة «حماس» إلي طهران، إلا أن حركتي «فتح» و«حماس» رفضتا العرض الإيراني، مؤكدتين أن مصر قطعت شوطًا طويلًا فى ملف المصالحة، ولا يعقل أن يتم نقل الملف إلى إيران أو أى دولة أخرى[٣٧].

## ثالثًا: مسارات متعددة

هذه الاعتبارات في مجملها تشير إلي أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية أصبحت أمام مفترق طرق رئيسي، أو بمعني أدق مسارات متعددة، وربما متناقضة في بعض الأحيان، علي خلفية تعقد الظروف الدولية والإقليمية، التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، والتي أنتجتها الثورات والاحتجاجات العربية، بما يعني أن أي تطور يمكن أن يحدث في هذا الإطار ربما تكون له أصداء إقليمية مميزة. وفي هذا السياق، فإن ثمة سيناريوهات ثلاث أساسية لتطور العلاقات بين مصر وإيران، يمكن تناولها علي النحو التالي:

### السيناريو الأول: عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران

وهو سيناريو شديد التفاؤل، يفترض في مضمونه الأعم أن وصول الرئيس محمد مرسي، الذي ينتمي إلي جماعة «الإخوان المسلمين» إلي رئاسة الجمهورية، وانسحاب «المجلس الأعلي للقوات المسلحة» من إدارة شئون الدولة، والذي كان يتبني نفس سياسة النظام السابق، لا سيّما تجاه إيران، معناه أنه لم تعد توجد موانع تحول دون

تطوير العلاقات بين الطرفين، وأن التوافق علي عودة العلاقات الدبلوماسية، وفتح سفارتين في البلدين بدلًا من مكتبي رعاية المصالح الموجودين حاليًا، أصبح مسألة وقت لا أكثر.

وبالطبع، فإن هذا السيناريو، في حالة حدوثه، يمكن أن ينتج تداعيات مهمة علي صعيد توازنات القوي الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، تتمثل في:

١ـ تدعيم دور مصر الإقليمي في عدد من المناطق التي تحظي فيها إيران بنفوذ واضح، وفتح قنوات تواصل مع بعض «الفاعلين من غير الدول»، مثل «حزب الله»، بعد توتر وفتور بلغ ذروته مع اعتقال خلية تابعة للحزب في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، وحركة «الجهاد الإسلامي» الفلسطينية، التي نقلت مقراتها من دمشق إلي طهران، تحسبًا لانهيار النظام السوري.

٢ـ تصعيد التوتر في العلاقات مع إسرائيل، التي تتخوف من حدوث تقارب بين مصر وإيران، وبالتالي، دفعها إلي محاولة الضغط علي مصر؛ لعرقلة خطوات التطبيع مع إيران، من خلال التركيز علي ملف سيناء علي سبيل المثال[٣٨]، أو التدخل لدي الولايات المتحدة لعدم دعم جهود مصر للاقتراض من المنظمات الدولية، أو تقليص المساعدات الأمريكية لمصر.

٣ـ تزايد احتمالات قيام مصر بممارسة دور وسيط في الملف النووي الإيراني، بين إيران ومجموعة «٥+١»، علي غرار ما فعلت تركيا في بعض الفترات، لا سيّما أن ثمة اعتبارات عديدة يمكن أن تضفي وجاهة خاصة علي دور الوسيط الذي يمكن أن تمارسه مصر في الملف النووي، أهمها الخبرة المصرية الممتدة في الدعوة إلي نزع أسلحة الدمار الشامل، والعمل داخل المنظمات الدولية لتكريس هذه الدعوة، والإمكانات التي تمتلكها مصر في قضايا المفاوضات ذات الطابع الفني.

٤ـ الاستفادة من الخبرة الإيرانية في إنتاج طاقة نووية للأغراض السلمية، وهو ما عرضت إيران تقديمه فعلًا لمصر كبادرة حسن نية؛ لتشجيع الأخيرة علي اتخاذ قرار تطوير العلاقات بين الطرفين، حيث قال وزير الخارجية الإيراني علي أكبر

صالحي إن «إيران مستعدة لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة إلي مصر، وفي مقدمتها تكنولوجيا الطاقة النووية، وصفائح الوقود النووي، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية»[٣٩].

٥ـ تأكيد فشل الجهود الدولية لفرض عزلة علي إيران، التي يمكن في هذه الحالة، أن تقلص من خسائرها الإقليمية المحتملة في حالة سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

٦ـ تزايد احتمال إقدام مصر علي محاولة القيام بدور مهم في تسوية الخلافات العالقة بين إيران ودول «مجلس التعاون الخليجي»، التي تشهد العلاقات فيما بينهما حالة من التوتر والاحتقان في الفترة الأخيرة، بسبب تدخل إيران في الاحتجاجات البحرينية، وتأكيدها علي أن الجزر الثلاث: أبو موسي، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، هي «إيرانية للأبد»، رغم أن ذلك سوف يواجه صعوبات عديدة بسبب رد الفعل الذي يحتمل أن يكون سلبيًا من جانب دول «مجلس التعاون الخليجي» تجاه عودة العلاقات بين مصر وإيران.

٧ـ دعم التنسيق بين مصر وإيران في عدد من الملفات الإقليمية التي تهم الطرفين، خصوصًا أن هناك إدراكًا مصريًا لدور وموقع إيران في الإقليم، وأهمية التوافق معها للوصول إلي تسوية للعديد من القضايا الإقليمية، وهو ما يبدو جليًا في الاقتراح الذي طرحه الرئيس المصري محمد مرسي، خلال قمة «التضامن الإسلامي»، التي عقدت بمكة يومي ١٦ و١٧ أغسطس/ آب ٢٠١٢، والذي دعا فيه إلي تشكيل مجموعة اتصال تتألف من المملكة العربية السعودية، ومصر، وتركيا، وإيران، بهدف تسوية الأزمة السورية، وهو ما أيدته إيران، التي أكدت أنه «يمكن لهذه الدول الأربع تشكيل المجموعة، وبحث المسائل، وإعادة الهدوء إلى المنطقة، وتبديد التوترات في أقرب فرصة»[٤٠]، لكنها حاولت تطويره بعد ذلك بإدخال دول أخري في المجموعة مثل العراق؛ لموازنة القوي المعارضة لسياستها في سوريا داخل اللجنة، لا سيّما السعودية وتركيا. وقد عقد اجتماعان للمجموعة الأول ضم مسئولين بوزارات الخارجية في الدول الأربع، والثاني

ضم وزراء الخارجية باستثناء السعودية، التي بررت القاهرة غيابها بارتباطات مسبقة[٤١]، دون أن يسفرا عن تحقيق نتائج ملموسة علي صعيد التوصل إلي أفكار لتسوية الأزمة السورية، وهو ما يعود إلي اتساع مساحة الخلافات بين الدول الأربع حول الأزمة السورية، حيث تدعم إيران النظام السوري بكل قوة، فيما تساند السعودية وتركيا المعارضة السورية، بينما تقترب مصر إلي حد ما من رؤية الطرف الأخير، فضلًا عن حالة عدم الاهتمام التي تبدو جلية في مواقف القوي الدولية المعنية بالأزمة، والتي ما زالت ترفض إشراك إيران في أية مبادرات حول الأزمة السورية، علي أساس أنها «جزء من المشكلة» وليست «جزءًا من الحل».

**لكن هذا السيناريو يواجه عددًا من الصعوبات التي يمكن تناولها علي النحو التالي:**

١ـ إن ذلك التطور من شأنه إحداث فتور في علاقات مصر مع دول «مجلس التعاون الخليجي» تحديدًا، بسبب اتساع مساحة الخلافات بين الأخيرة وإيران، علي خلفية اتهامها إيران بتكرار التدخلات في شئونها الداخلية، خصوصًا في حالة البحرين، وإعلان الكويت كشفها عن عمليات تجسس لصالح «الحرس الثوري الإيراني»، والدعم الإيراني لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، الذي تحولت بعض دول المجلس إلي أرقام مهمة في الجهود الدولية والإقليمية للإطاحة به؛ عبر تقديم مساعدات مالية وتسليحية إلي قوى المعارضة. وبالطبع، فإنه من المحتمل أن تنظر هذه الدول إلي تطور العلاقات بين مصر وإيران علي أنه لا يصب في مصالحها، خصوصًا لجهة تكريس الخلل في توازن القوى في منطقة الخليج لصالح إيران، بعد أن كانت مصر، في رؤية كثير من دول مجلس التعاون، أشبه بـ«رصيد احتياطي» يتم استدعاؤه لمعالجة أي خلل في توازنات المنطقة لصالح إيران، أو لردع الأخيرة عن تهديد مصالح هذه الدول وأمنها القومي.

٢ـ إن الدعم الإيراني القوي لنظام الرئيس السوري بشار الأسد سوف يحول دون تطوير العلاقات إلي هذا المستوي، خصوصًا أن بعض القوي السياسية المصرية مثل «جماعة الإخوان المسلمين»، التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية الدكتور

محمد مرسي، فضلًا عن التنظيمات السلفية، تبدي استياءً ملحوظًا تجاه القمع الذي يمارسه النظام السوري، بقبول ودعم إيراني، تجاه قوى المعارضة التي تعتبر حركة الإخوان المسلمين السورية أحد أبرز أطرافها، لا سيّما أنها تنظر إلي الصراع الدائر في سوريا علي أنه مواجهة بين نظام علوي شيعي، يتلقي مساعدات ضخمة من الدول الشيعية الأكبر، وقوى سنية تسعي إلي إقامة نظام حكم سني، باعتبار أن السنة هو أغلبية المجتمع السوري.

٣ـ إن ثمة تخوفات لدي بعض القوي السياسية المصرية من أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين يمكن أن تؤدي إلي زيادة تدخل إيران في الشئون الداخلية المصرية، سواء عبر عرض تقديم مساعدات اقتصادية أو استثمارات إيرانية، أو من خلال الأداة الثقافية، التي تتمثل في «إقامة مراكز لنشر التشيع في مصر». ورغم أن هذه المزاعم تبدو مبالغة، ولا تتسامح مع المعطيات الموجودة علي الأرض، فضلًا عن أنها تخدم أهدافًا لقوى معينة، تسعي إلي التهويل من خطورة التدخل الإيراني في الشئون الداخلية المصرية، أو ما يسمي بـ«الإيرانو فوبيا»، إلا أن هذه القوى باتت تتبني قضية «المد الشيعي»، باعتبارها تحظي بأولوية خاصة عند مناقشة عودة العلاقات بين مصر وإيران، ومن ثم فإنها علي الأرجح سوف تعترض علي أي توجه مصري لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

## السيناريو الثاني: بقاء الوضع علي ما هو عليه

ويعني استمرار الجمود مسيطرًا علي العلاقات بين الطرفين، علي الأقل في المدي المنظور، رغم مبادرات حسن النية التي اتخذت في الفترة الماضية، ويستند هذا السيناريو إلي اعتبارين:

١ـ إن مصر تبدو في أمس الحاجة إلي المساعدات الخارجية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، والتي تقدم في صور مختلفة سواء في شكل منح أو ودائع، كما فعلت بعض دول «مجلس التعاون الخليجي"، مثل السعودية وقطر، أو في شكل قروض، مثلما يحدث مع «صندوق النقد الدولي"، حيث

تجري الحكومة المصرية مفاوضات مع الصندوق لاقتراض ٤,٢ مليار دولار. وبالطبع، فإن مستوي هذه المساعدات ربما يرتبط باتجاهات العلاقة بين مصر وإيران، خصوصًا أن دول مجلس التعاون سوف تنظر، في الغالب، إلي تطوير العلاقات بين مصر وإيران، علي أنه دعم لدور إيران الإقليمي، وربما يؤثر ذلك علي قراراتها بتقديم مساعدات اقتصادية إلي مصر. كما أن الموقف الأمريكي يمثل عاملًا مهمًا لتحديد إمكانية الاقتراض من المنظمات الدولية، وبالنظر إلي تصاعد حدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، سواء بسبب أزمة الملف النووي الإيراني، أو تزايد التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، أو بسبب الدعم الإيراني القوي للنظام السوري، فإن احتمالات عزوف واشنطن عن التدخل لمساعدة مصر علي الاقتراض من المنظمات الدولية، في حالة اتخاذها قرار تطوير العلاقات مع إيران، ليست ضعيفة.

٢ـ إن القضايا الداخلية تحظي بالأولوية في الوقت الحالي بالنسبة لمصر وربما تستغرق وقتًا ليس قصيرًا للتعامل معها، وعلي رأسها الانهيار الاقتصادي والانفلات الأمني، بشكل لن يوفر لمصر «ترف» إجراء تغييرات رئيسية في سياستها الخارجية، علي الأقل إلي حين استقرار الأوضاع الداخلية. وربما يكون حرص الرئيس محمد مرسي علي الإبقاء علي وزير الخارجية، محمد كامل عمرو، في الحكومة الحالية برئاسة الدكتور هشام قنديل، رسالة إلي العديد من الأطراف بأن مصر ليست في وارد إجراء تغييرات في أنماط تحالفاتها الخارجية، بدليل احتفاظها بنفس وزير الخارجية الذي عينه المجلس العسكري. فضلًا عن أن عزوف الرئيس مرسي عن التطرق إلي قضية الاحتجاجات البحرينية، خلال مشاركته في قمة عدم الانحياز التي عقدت بطهران، يقدم مؤشرًا علي أن مصر تقترب، إلي حد ما، من الرؤية التي تتبناها دول مجلس التعاون تجاه تلك الاحتجاجات.

لكن هذا السيناريو يصعب تحققه، لجهة أن القيادة المصرية الجديدة سوف تكون حريصة علي عدم إعطاء انطباع للداخل والخارج بأنها تنتهج نفس سياسات

النظام السابق، خصوصًا أنها، علي الأرجح، لن تقدم علي إجراء تغييرات كبيرة في علاقات مصر مع دول الخليج والولايات المتحدة وإسرائيل، كما أن «جماعة الإخوان المسلمين» كانت من أوائل القوى السياسية التي وجهت انتقادات قوية للنظام السابق، حيث اتهمته بتبني سياسة خارجية قلصت من دور مصر الإقليمي، وفرضت علاقة تبعية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وأبعدت مصر عن مساعدة أشقائها في فلسطين والدول العربية الأخري.

**وبالطبع، فإن هذا السيناريو، في حالة حدوثه، سوف تكون له تداعيات مهمة علي التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن تناولها في التالي:**

١ـ بقاء مصر ضمن المحور الذي يضم دول «مجلس التعاون الخليجي» وتركيا، وربما دول الربيع العربي، وهو المحور الذي دخل في صراعات محمومة مع إيران، سواء بسبب تدخلها الواضح في الأزمة البحرينية، أو بسبب دعمها القوي لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.

٢ـ تزايد احتمالات حدوث توتر في العلاقات بين مصر وإيران، بسبب تصاعد حدة التهديدات الإيرانية لدول الخليج، خصوصًا ما يتعلق بإغلاق مضيق هرمز، الذي يعبر منه معظم نفط دول الخليج، أو شن هجمات علي أراضي هذه الدول في حالة تعرض المنشآت النووية الإيرانية لضربة عسكرية محتملة. بل وربما يتطور التوتر إلي تنافس في حالتين: **أولاهما**، سعي إيران إلي سحب بعض الملفات الإقليمية التي تمثل مصر رقمًا مهمًا فيها، لا سيّما ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية، والعلاقة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المختلفة، وهو ما بدا جليًا خلال قمة عدم الانحياز، عندما طلب الرئيس أحمدي نجاد من الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) نقل الحوار الوطني إلي طهران، وهو ما يمثل «خطًا أحمر» بالنسبة للقاهرة. **وثانيتهما**، اتجاه القاهرة إلي تصعيد انتقاداتها ضد النظام السوري، وهو الحليف الرئيسي الأهم لإيران في إقليم الشرق الأوسط، أو دخولها

علي خط الجهود التي تبذلها العديد من القوي الدولية والإقليمية؛ لفرض مزيد من الضغوط علي هذا النظام بهدف الإطاحة به.

## السيناريو الثالث: التحسن التدريجي المشروط

وهو سيناريو واقعي يراعي تعقد الظروف الدولية والإقليمية، وضيق حرية الحركة وهامش المناورة، ومحدودية الخيارات المتاحة أمام القاهرة، بسبب الظروف التي أنتجتها ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. ويتأسس هذا السيناريو علي إمكانية حدوث تحسن في العلاقات بين مصر وإيران خلال المرحلة المقبلة، لكنه سوف يرتبط، علي الأرجح، بعدد من المحددات التي تتمثل في:

١ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية، حيث تتخوف العديد من القوى السياسية المصرية، لا سيّما الإسلامية، من أن إيران يمكن أن تستثمر أي تحسن في العلاقات مع مصر من أجل تكريس وجودها ومد نفوذها داخل مصر، خصوصًا أن الأخيرة تعاني من أزمات متعددة، علي الصعيدين الاقتصادي والأمني، بشكل يمكن أن يساعد إيران علي تحقيق ذلك. وفي هذا السياق تتبني بعض التيارات الإسلامية مثل التيار السلفي، دعوة محاربة «المد الشيعي» داخل مصر، رغم أن هذه القضية تعرضت للتضخيم والتهويل، فضلًا عن أنها تتجاهل أن هذه الممارسات تمثل «أنشطة» محدودة، ولا تعبر عن اتجاه عام يفرض تهديدات للأمن القومي، والتماسك الوطني المصري، لكن الأهم من ذلك هو أنه لا يوجد ما يؤكد أن إيران هي الجهة التي تدعم هذه الأنشطة.

٢ـ التوقف عن تهديد دول الجوار، دول «مجلس التعاون الخليجي»، حيث تلتزم مصر بموقف واضح وثابت في هذا السياق، لا سيّما أنها تمنح قضية «أمن الخليج» أولوية خاصة في سياستها الخارجية. وقد أكدت القاهرة علي هذه القضية تحديدًا خلال لقاء الرئيس محمد مرسي مع أحمد بن عبدالله الشيخ، مبعوث رئيس وزراء

دولة الإمارات، وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حيث اعتبرت أن «أمن الخليج هو أمن مصر»[٤٢].

٣ـ وقف دعم النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات التي بدأت منذ مارس/ آذار ٢٠١١، وقد ظهرت معلومات تشير إلي أن القاهرة ربما تعرض علي إيران التوقف عن دعم النظام السوري، مقابل تخفيف العزلة التي تتعرض لها وعودة العلاقات بين الدولتين[٤٣]، وإن كانت هذه المعلومات لا تستند إلي مؤشرات قوية، خصوصًا أن القاهرة ليست في وارد تنفيذ هذه المقايضة مع إيران، لاعتبارات تمس ظروفها الداخلية الحرجة، وعلاقاتها «الحساسة» مع دول «مجلس التعاون الخليجي»، وحرصها علي عدم التصعيد في الموقف مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبدون شك، فإن بعض هذه الأسس، تبدو صعبة بالنسبة لإيران، خصوصًا فيما يتعلق بالتوقف عن دعم النظام السوري وهو ما يمكن أن يؤدي إلي سقوطه، ما سينعكس سلبًا على دور إيران الإقليمي، لا سيّما أن النظام السوري يوفر الإطار العربي لإيران لدعم هذا الدور، ويشكل «جسر التواصل» مع الحلفاء الآخرين، مثل «حزب الله» اللبناني، وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتين، بما يعني أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية، سوف تتراوح، علي الأقل في المدي المنظور، بين «بقاء الوضع علي ما هو عليه»، أو «التحسن المشروط».

## خاتمة

فرضت الثورات والاحتجاجات العربية حالة من السيولة في أنماط التفاعلات والتحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، يبدو أنها سوف تستمر إلي حين انتهاء الموجة الحالية من هذه الثورات، التي تقف حاليًا عند أبواب دمشق. وربما تفسر هذه السيولة، فضلًا عن حالة الضبابية التي يتسم بها المشهد الإقليمي، الصعوبات التي تواجه عملية التنبؤ باتجاهات العلاقة بين مصر وإيران، خلال المرحلة المقبلة، والتي سوف تصبح، علي الأرجح، رقمًا مهمًا في توازنات القوى الاستراتيجية، التي سوف

تتبلور ملامحها في المستقبل علي ضوء المفاعيل السياسية، التي سوف تنتجها الثورات العربية، وذلك لما للدولتين من موقع ومكانة مهمة في منطقة الشرق الأوسط.

فالملاحظ أن «جماعة الإخوان المسلمين»، التي ينتمي إليها الرئيس المصري محمد مرسي، ورغم أنها انتقدت بشكل مستمر السياسة الخارجية التي انتهجها نظام الرئيس السابق حسني مبارك، إلا أنها تبدو متسامحة، إلي حد كبير، مع اتجاهاتها العامة لا سيّما إزاء العلاقات مع دول «مجلس التعاون الخليجي»، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، بل إن التيار السلفي نفسه سبق أن اعتبر أن إحدى إيجابيات نظام مبارك تمثلت في عدم إقامة علاقات مع إيران «الشيعية».

كما أن إيران بدورها تبدو مصرة علي الاستمرار في دعم النظام السوري، بكل السبل الممكنة لضمان بقائه في الحكم، ولم تقدم من المؤشرات ما يفيد إمكانية موافقتها علي إبرام صفقة مع القوى المعنية بالأزمة السورية، حتي لو كانت تلك الصفقة سوف تتأسس علي قاعدة «بقاء النظام، وتغيير الرئيس»، وربما تتجه في المستقبل إلي تصعيد موقفها تجاه دول «مجلس التعاون الخليجي»، بسبب اتجاه الأخيرة إلي مساعدة المعارضة السورية ماليًا وتسليحيًا للإسراع في إسقاط النظام السوري، بشكل سوف يدفع مصر إلي مساندة دول المجلس، وربما التصعيد مع إيران في حالة ما إذا تعمدت توجيه تهديدات مباشرة لهذه الدول، خصوصًا في حالة سقوط النظام السوري، أو تعرضها لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية، أو الاثنين معًا، بسبب أزمة ملفها النووي.

هذه الاعتبارات المتداخلة تشير إلي أن الأزمة السورية سوف تبقي محورًا مهمًا في تحديد اتجاهات العلاقة بين مصر وإيران خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا أن تداعيات هذه الأزمة، أيًا كانت، لن تقتصر علي المشهد السياسي السوري في المرحلة المقبلة، بل ستمتد إلي توازنات القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

# الهوامش

١. مصطفي اللباد، عقلنة العلاقات المصرية ـ الإيرانية (١) من المصاهرة إلي الطلاق.. فتحالف الشيطان، بيروت، **السفير**، ١٩/ ٤/ ٢٠١٢.

٢. محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات الثقافية المصرية الإيرانية، في: محمد السعيد إدريس، **تطوير العلاقات المصرية الإيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، صـ٢٦١.

٣. محمد صالح المسفر، **البعد السياسي في العلاقات الإيرانية العربية، التعاون العربي الإيراني.. المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**، الأردن، منتدي الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية العالمية، ٢٠٠٣، صـ٨٩.

٤. محمد السعيد إدريس، السياسة المصرية تجاه أمن الخليج والمسألة العراقية، في: مصطفي علوي (محرر)، **المدرسة المصرية في السياسة الخارجية**، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، ٢٠٠٢، صـ٥٢٢.

٥. جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي علي عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٩، في: جمال زكريا قاسم، يونان لبيب رزق (محرران)، **العلاقات العربية الإيرانية**، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، صـ١٥٠.

٦. جميلة كديفور، الحوافر والمعوقات في تطوير العلاقات الثقافية المصرية ـ الإيرانية، في محمد السعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، **مرجع سبق ذكره**، صـ٢٨٥.

٧. قامت هذه السياسة علي توكيل قوى إقليمية بالمنطقة بالدفاع عن المصالح الأمريكية دون تورط عسكري أمريكي مباشر، وهو التوجه الذي حكم السياسة الأمريكية بعد حرب فيتنام، حيث مثلت إيران الركيزة العسكرية، فيما شكلت السعودية الركيزة المالية. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد السعيد إدريس، القضايا الخليجية وتأثيرها علي العلاقات المصرية ـ الإيرانية، في: محمد السعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، **مرجع سبق ذكره**، صـ١٣٩.

٨. تأثرت رؤية الخميني لمصر في تلك الفترة بنظرية «التبري والتولي» التي تبناها، والتي قسم العالم من خلالها إلي «مستكبرين» و«مستضعفين»، حيث تقتضي هذه النظرية أن «يتولى المسلمون بعضهم بعضًا وأن يتبرأوا من أعداء الإسلام»، وقد فرضت هذه النظرية تداعيات مباشرة علي علاقات إيران مع الدول العربية، علي أساس أن الخميني اعتبر أن بعض الدول العربية، لا سيّما مصر، تدخل ضمن فئة المستكبرين نتيجة علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي اتهمها بـ«التعاون مع السادات لإثارة الخلافات، ونشر دعايات السوء، والأكاذيب، والافتراءات علي القائمين بأمر الحكومة الإسلامية عن طريق العراق»، ودعا الشعبين المصري والعراقي إلي «التخلص من شر حكامهما». لمزيد من التفاصيل انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، صـ٦٤ـ ٦٥.

٩. محمد السعيد إدريس، السياسة المصرية تجاه أمن الخليج والمسألة العراقية، **مرجع سبق ذكره**، صـ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

١٠. عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧، صـ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

١١. علي محافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية، في: التعاون العربي الإيراني.. المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية، **مرجع سبق ذكره**، صـ٧٢.

١٢. **المرجع نفسه**، صـ٧٢

١٣. نازلي معوض، التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب (المضامين ـ المنطلقات ـ الترتيبات)، في: مصطفي علوي، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب**، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، صـ ٢٦٠.

١٤. المحافظون الإيرانيون يشنون هجومًا على مصر لإفشال زيارة مبارك المرتقبة إلى إيران، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٣.

١٥. إحالة دبلوماسي إيراني ومصري للتحقيق بتهمة التجسس ضد القاهرة والرياض والتخطيط لاغتيالات بهدف قطع العلاقات المصرية، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

١٦. الشيعة ينددون بتصريحات مبارك ويطالبونه بالاعتذار، **القدس العربي**، (لندن)، ٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

١٧. لأول مرة: مبارك ينفي تصريحات أبو الغيط حول مسؤولية إيران في أحداث غزة، **المصري اليوم**، (القاهرة)، ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٧.

١٨. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد السعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية؟، **مختارات إيرانية**، (القاهرة )، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٧٣، أغسطس/ آب ٢٠٠٦.

١٩. قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني: ثورات المنطقة تخلق «إيرانات جديدة»، **السفير**،( بيروت)، ٢٥/ ١١/ ٢٠١١.

٢٠. ليبرمان يحذر: إسرائيل لن تحتمل عبور سفينتين حربيتين إيرانيتين في قناة السويس، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٧/ ٢/ ٢٠١١.

٢١. حسام زكى: سمحنا بمرور السفينتين لأن إيران ليست دولة معادية، **اليوم السابع**، (القاهرة)، ٢١/ ٢/ ٢٠١١.

٢٢. العربي: إيران «ليست عدوة» لمصر، **المصري اليوم**، (القاهرة)، ٢٥/ ٧/ ٢٠١١.

٢٣. القاهرة تنفي صدور قرار برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٩/ ٤/ ٢٠١١.

٢٤. محمد عباس ناجي، الربيع العربي.. إيران في شرق أوسط جديد، سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الحادية والعشرون، العدد ٢٢٦، ٢٠١١، صـ٢١.

٢٥. مصر: القبض على دبلوماسي إيراني بتهمة "التجسس"... وترحيله خلال ٤٨ ساعة، **الحياة**، (لندن)، ٢٩/ ٥/ ٢٠١١.

٢٦. مصر: أمن وعروبة الخليج خط أحمر لا نقبل المساس به، **الاتحاد**،( أبو ظبي)، ٧/ ٤/ ٢٠١١.

٢٧. العربي لإيران: انتظروا البرلمان القادم، **الوفد**، (القاهرة)، ٢٥/ ٥/ ٢٠١١.

٢٨. محمد عباس ناجي، **مرجع سبق ذكره**، صـ٢٦ـ٢٧.

٢٩. العريان: سقوط النظام السوري أصبح لا مفر منه بعد إفراطه في سفك دماء شعبه، **الشروق**، (القاهرة)، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٢.

٣٠. العلاقات الخارجية بالشعب تعلن رفضها لمجازر بشار بحق شعبه.. وتطالب بمشروع قومي مصري مضاد للصهيوني والإيراني، **اليوم السابع**،(القاهرة)، ١٩/ ٢/ ٢٠١٢.

٣١. شن بعض رموز التيار السلفي هجومًا حادًا علي الرئيس مرسي بسبب زيارته لإيران، بل إن بعضهم اعتبر أن «الحسنة الوحيدة لنظام مبارك هي عدم تقاربه مع طهران»، حيث قال الدكتور أحمد خليل، عضو الهيئة العليا لحزب النور السلفي، إن «تقارب مصر من إيران قد يؤدي إلى موجة غضب سلفية تجاه الإخوان»، لأنه من غير المقبول، من وجهة نظره، أن تقوم مصر بتطبيع العلاقات مع طهران، التي تدعم نظام بشار الأسد، الذي يبيد الشعب السوري السني، كما أن «هناك هاجسًا كبيرًا من استغلال إيران لتطبيع العلاقات مع مصر لنشر المذهب الشيعي». وزاد الشيخ علي غلاب، إمام الدعوة السلفية في محافظة مرسى مطروح، علي ذلك بتأكيده أن «زيارة مرسي إلى إيران تعني خيانة دم السوريين»، متسائلًا: «عندما تولى مرسي منصب رئيس مصر أكد أن مصر والسعودية هما حراس السنة، أهذه حمايتك لهم؟». لمزيد من التفاصيل انظر: بهاء الطويل، السلفيون يعزفون على الوتر السني.. والتحذيرات من «التشيع»!.. زيارة مرسي لإيران.. هل تنهي ٣٣ عامًا من القطيعة؟، **السفير**،( بيروت)، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢.

٣٢. نيفين مسعد، اقتصاد في بكين.. سياسة في طهران، **الشروق**،(القاهرة )، ٦/ ٩/ ٢٠١٢.

٣٣. ياسر علي: المباحثات المصرية ـ الإيرانية لم تتطرق لرفع التمثيل الدبلوماسي، **الأهرام**، (القاهرة)، ٢/ ٩/ ٢٠١٢.

٣٤. طهران وصفته بأنه «يفتقد للنضج» وشيوخ السعودية اعتبروا أنه «صدح بالحق»، **القدس العربي**، (لندن)، ٣١/ ٨/ ٢٠١٢.

٣٥. هكذا زور المترجم الإيراني خطاب «مرسي».. أخطر العبارات والكلمات «المحرفة»، **الوطن**، (الكويت)، ١/ ٩/ ٢٠١٢.

٣٦. خامنئي يحذر «حماس» من «التسوية» وهنية يؤكد على المقاومة، **الأخبار**، (بيروت)، ١٣/ ١٢/ ٢٠١٢.

٣٧. «السلطة» و«حماس» ترفضان نقل الحوار الفلسطيني من القاهرة إلى إيران، المصري اليوم، (القاهرة)، ١/ ٩/ ٢٠١٢.

٣٨. بدأت إسرائيل بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني في الترويج بأن مصر تفقد السيطرة علي سيناء، وأن الأخيرة أصبحت معقلًا للمتشددين، بل إن بعض الأوساط السياسية والدينية في إسرائيل بدأت تلمح إلي أن سيناء تمثل «منجمًا استراتيجيًا» يمكن أن يقدم حلولًا جذرية للقضية الفلسطينية، من خلال ضم

قطاع غزة إلي سيناء، والتخلص من العبء الثقيل، الذي يفرضه القطاع علي إسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد، سيناء في الفكر الإسرائيلي، **مجلة مختارات إسرائيلية**، (القاهرة)، السنة الثامنة عشر، العدد ٢١١، يوليو/ تموز ٢٠١٢، صـ٤.

٣٩. وزير خارجية إيران: مستعدون لتقديم تكنولوجيا الطاقة النووية إلى مصر والخلاف بيننا غير معقول، **الأهرام**، (القاهرة)، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢.

٤٠. إيران تدعم اقتراحا لمرسى بإنشاء مجموعة اتصال لحل الأزمة السورية، **اليوم السابع**، (القاهرة)، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢.

٤١. الخارجية المصرية: غياب السعودية عن الاجتماع الرباعي حول سورية يرجع إلى ارتباطات طارئة، **القدس العربي**، (لندن)، ١٧/ ٩/ ٢٠١٢.

٤٢. الرئيس: أمن الخليج من أمن مصر.. ولا نتدخل في شئون الآخرين، **الأهرام**، (القاهرة)، ٢/ ٨/ ٢٠١٢.

٤٣. القاهرة تحاول إغراء طهران بـ«التخلي الآمن» عن الأسد.. مقابل تخفيف العزلة وعودة العلاقات، **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٣/ ٩/ ٢٠١٢.